قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
17 أبريل 2022

كوفيد-19 يتحوّل تدريجياً إلى مرض مستوطن، ولكن المخاطر لا تزال قائمة

بعد مرور أكثر من عامين على اكتشاف كوفيد-19 لأول مرة، يبدو أن الصين أصبحت مجدداً بؤرة للجائحة. هذا ما تشير إليه على الأقل العناوين الإخبارية الأخيرة. ولكن الإفراط في التركيز على الصين يصرف انتباهنا عن الصورة العالمية الأكبر، والتي تشير إلى أن جائحة كوفيد-19 آخذة في التلاشي. وبفضل اللقاحات الفعالة، يتحوّل كوفيد-19 تدريجياً إلى مرض مستوطن، وعلينا ببساطة أن نتعلم كيف نتعايش معه.

سنتطرق في هذا الأسبوع للمؤشرات الرئيسية للجائحة لإثبات أنها تتلاشى بالفعل، قبل الانتقال إلى تحليل المخاطر الجوهرية المتبقية. نرى أنه توجد ثلاثة مخاطر رئيسية تتمثل في المعركة بين أوميكرون وسياسة "صفر حالات" المتبعة في الصين، واحتمال ظهور سلالة أكثر فتكاً، وإرث الجائحة بحد ذاته والاستجابة الحكومية عبر السياسات.

الحالات اليومية الجديدة المؤكدة، حسب المنطقة
(متوسط متحرك لـ 7 أيام)

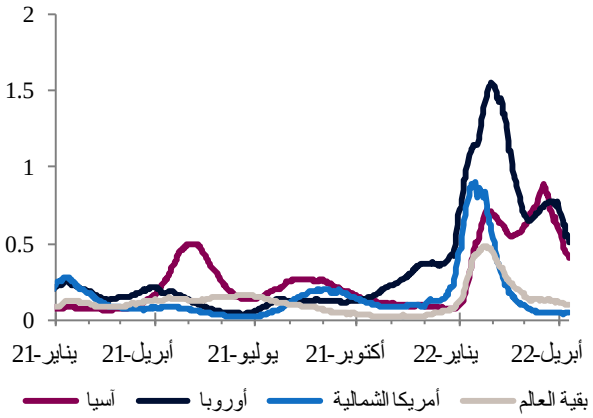

المصادر: عالمنا في البيانات (كما في 11 أبريل 2022)، تحليلات QNB

لقد تجاوزنا بشكل كبير ذروة موجة الجائحة التي نتجت عن أوميكرون ومتحوراته الفرعية. فقد تم تسجيل مليون حالة كوفيد-19 يومياً على مستوى العالم في الأيام السبعة المنتهية في 10 أبريل، بانخفاض عن ذروة بلغت 3.4 مليون حالة في أواخر يناير 2022. ومع ذلك، لا تزال أعداد الحالات أعلى بكثير في أوروبا وآسيا، مقارنة بأمريكا الشمالية وبقية العالم، انظر الرسم البياني. وتراجع متوسط عدد الوفيات الناتجة عن كوفيد-19 بسرعة كبيرة إلى 3,400 حالة في اليوم، بانخفاض عن 11,000 حالة أثناء الذروة في فبراير 2022، ووصل إلى أقل من ثلث الحالات التي سببتها المتحورات الأخرى خلال العام الماضي. وبقسمة عدد الوفيات على عدد الإصابات، يمكننا التوصل إلى تقدير أولي لمعدل الوفاة، الذي انخفض إلى 0.3% من 7.4% في أبريل 2020. ويُعتبر النشر الواسع للقاحات الفعالة هو السبب الرئيسي للانخفاض الكبير في معدلات الوفاة. في الواقع، تم إعطاء أكثر من 11 مليار جرعة لقاح، بما في ذلك 1.7 مليار جرعة معززة. ونتيجة لذلك، تلقى أكثر من 5 مليار شخص جرعة واحدة على الأقل وتم تطعيم 4.6 مليار شخص بشكل كامل. ويقلل المستوى المرتفع والمتصاعد من التطعيمات على مستوى العالم من الحاجة إلى فرض عمليات الإغلاق الصارمة وتدابير التخفيف الأخرى في معظم البلدان، مع استثناء واضح للصين. وهذا بدوره يعني أن الرياح المعاكسة على الاقتصاد العالمي جراء الجائحة آخذة في التلاشي. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر.

أولاً، يتسبب المتحور أوميكرون في مشاكل خطيرة في الصين، التي سجلت 19,000 حالة إصابة جديدة يومياً بكوفيد-19 في المتوسط خلال الأسبوع الماضي، متجاوزة الذروة السابقة في أوائل عام 2020. ويرجع السبب في ارتفاع عدد الحالات إلى كون أوميكرون معدي أكثر بكثير من المتحورات السابقة. في الواقع، تكافح الصين للسيطرة مجدداً على عدد الحالات، حتى مع الإغلاق الصارم في المدن الكبرى مثل شنغهاي وشنجن. ويقدر بنك غولدمان ساكس أن 18% من الاقتصاد يواجه حالياً عمليات إغلاق ويتوقع أن تظل سياسات الاحتواء سارية حتى أواخر هذا العام. نتيجة لذلك، تواجه الصين تكاليف محاولة احتواء أوميكرون وكذلك احتمال فشل الاحتواء وتفشي الفيروس بين السكان غير المحميين نسبياً. لذلك، نتوقع تراجع النمو في الصين في عام 2022، مع تأثيرات غير مباشرة على توقعات النمو في آسيا والاقتصاد العالمي بأكمله .

ثانياً، يوفر العدد الذي لا يزال مرتفعاً من حالات الإصابة بكوفيد-19 بين سكان العالم فرصاً كبيرة للفيروس للتحور وإنتاج متغيرات جديدة. وتميل عملية التطور والانتقاء الطبيعي إلى إنشاء متحورات جديدة تكون أكثر عدوى ولكنها أقل فتكاً. ونأمل أن يتمكن العلماء من تطوير لقاحات معززة مصممة للمتحورات الجديدة، أو لقاحات لعموم الفيروسات التاجية قادرة على معالجة جميع المتحورات. ومع ذلك، لا يزال هناك خطر يتمثل في أننا قد نواجه نوعاً جديداً أكثر فتكاً وشديد العدوى في الوقت ذاته. في الواقع، رفض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون استبعاد المزيد من عمليات الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19، قائلاً "قد يكون هناك متغير جديد أكثر فتكاً" يظهر في المستقبل.

قسم الاقتصاد في QNB
economics@qnb.com
17 أبريل 2022

في الختام، وبجمع مؤشرات الجائحة والمخاطر الرئيسية معاً، نجد أن الجائحة تتلاشى، لكن أعداد الحالات لا تزال مرتفعة، مع تزايد الاحتمالات بأن نواجه موجات مستقبلية وظهور متحورات جديدة. وهذا يعني أن الاقتصاد العالمي سيستمر في الاستفادة من تعافي النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان. في المقابل، ستكون معركة الصين ضد المتحور أوميكرون بمثابة عائق للاقتصاد العالمي من خلال انخفاض الاستهلاك المحلي وضعف الصادرات، مما يزيد الضغط على خطوط الشحن العالمية وسلاسل الإمداد.

فريق QNB الاقتصادي

جيمس ماسون *
اقتصادي أول
هاتف: 4643-4453 (974+)

لويز بينتو
اقتصادي
هاتف: 4642-4453 (974+)

*المؤلف المراسل

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة (**"المعلومات"**) من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) (**"QNB"**) ويشمل هذا المصطلح فروعه وشركاته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواءً كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلي QNB بشكل صريح مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تعتبر نصيحةً أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصيةً فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواءً داخل قطر أو خارجها، كما لم يقم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.